واضح

مجموعة الـ26

الحدث: مجموعة من اهل الكويت لها رأي سياسي معين في قضايا تخص هذا البلد، تطلب لقاء صاحب السمو الامير لعرض تلك الآراء على سموه.

بعض تلك الآراء او الافكار او التوجهات لا يتناسب ولا يتماشى مع رأي وتوجهات بعض الاخوة من نواب مجلس الامة، فتبدأ في الساحة السياسية حرب اعلامية من التصريحات والتصريحات المضادة.

والتعليق: هو اننا نعتقد ان مثل هذه التصريحات غير مبررة وغير لائقة سياسيا.

فأولا: صاحب السمو الأمير والد الجميع ولا يمكن لاحد ان يوجه سموه بشكل مباشر او غير مباشر في استقباله او امتناعه عن استقبال احد.

ثانيا: من حق اي مواطن ان يطلب لقاء سموه ان كانت لديه مظلمة او رأي او معروض او خلافه، وهو نهج هذه الاسرة منذ زمن، ولسموه كل الشكر والتقدير على تركه الباب مفتوحا امام الجميع.

ثالثا: مجموعة الـ «26» التي ذهبت لسموه بها من الاسماء القديرة والجديرة بالاحترام الكبير، ومنهم من له باع سياسي اقدم واعرق من نصف اعضاء مجلس الامة الحالي.

رابعا: موضوع اللقاء لا يمكن لعاقل ان يحجر على تلك المجموعة او غيرها بطرحه بالصورة التي يراها مناسبة، خصوصا انهم بين ايدي صاحب السمو حفظه الله، ولا يعني وجود مؤسسة تشريعية ان الناس لا حق لهم في ابداء رأيهم في التشريعات او القوانين المزمع اصدارها.

ولو سلمنا بذلك، فلا يحق لأحد الحديث مع صاحب السمو الامير عن شجون البلدية لوجود مجلس بلدي، ولا عن هموم الرياضة لوجود مجلس اولمبي ولا عن هموم التعاونيات لوجود اتحاد للجمعيات وهكذا، فهذا رأي سقيم ونهج عقيم وتوجه مخالف لمبدأ الحريات التي يعيش عليها هذا البلد واهله.

خامسا: مجلس الامة ونوابه هم صوت الشعب من الناحيتين الرقابية والتشريعية داخل اطار المؤسسات الدستورية، لكن أيجرؤ احدهم ان يمنع جريدة معينة من كتابة مقال، تعارض به اسقاط القروض، بل ويطلب منها جبرا ان تربط هذه القضية بقضية ديون العراق؟!

ان احترام الحريات احد اهم المبادئ الدستورية، والاخوة الافاضل اكدوا على احترام تلك المبادئ، واكدوا على اهمية الوحدة الوطنية، واشاروا إلى قضية اسقاط القروض من ناحية وطنية بحتة.

فهل نشكك في ولائهم وتقديرهم وتاريخهم.. فقط لأنهم عارضونا في التوجهات؟! انه لعمري قصر النظر لدى البعض ليس الا.

غير اني اربأ ببعض المخلصين من نواب مجلس الامة ان يكونوا قد ساروا على نهج تلك التصريحات، واعتقد انه ربما فسرت حروفهم على غير موضعها وفي غير محلها، وارجوهم باسم هذا الشعب ان يكفوا عن المواجهة التي لا تفيد، وان يلتفتوا إلى دورهم الحقيقي وليقولوا داخل القاعة ما شاءوا، فهو حقهم وفقا للدستور الذي ندافع من اجله، والذي اثق في ان مجموعة الـ 26 بأسرها من المقاتلين لبقائه واستمراره أيا كانت علاته او وجهات النظر المختلفة معه.

أحمد الشحومي
www.alshohomi.com

محطات

الخيار شمشون لرولا وأسيل!

في البدء هناك قرار من مجلس الوزراء بألا تصدر فتوى تختص بالشأن العام دون مرورها عليهم وذلك بعد قضية سؤال احدى الجمعيات التعاونية لقسم الافتاء في «الاوقاف» عن شرعية فتح احد البنوك «الربوية» فرعا لديها، فكيف لم يتم الالتزام بذلك القرار المهم خاصة ان الفتوى لا تختص بأمر شخصي بل تمس امرا عاما مرتبطا بأساس تكوين الدولة.

□ □ □

خيارات شمشون لرولا وأسيل هي كالآتي:

1 ـ ان يتقدما بسؤال مماثل للافتاء عن شرعية من يصل للمجلس عن طريق الانتخابات الفرعية التي تقوم على عصبية الدم المحرمة شرعا والممنوعة قانونا!

2 ـ سؤال المحكمة الدستورية عن صحة انتخابات مجلس الامة الحالي حيث ان اسيل ورولا قد ادليا بصوتيهما في الانتخابات الاخيرة وهما غير محجبتين او ملتزمتين بالضوابط الشرعية حسب تعريف البعض لتلك الضوابط.

3 ـ سؤال الافتاء عن صحة انتخاب وعضوية الرجال ممن لا يطيلون لحاهم ولا يقصرون دشاديشهم لما فوق الركب، وسؤال المحكمة الدستورية عن جواز التفريق بين الرجال والنساء في الضوابط الشرعية في ظل وجود المادة 29 التي تمنع التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس!

4 ـ سؤال المحكمة الدستورية ودار الافتاء عن صحة قيام النساء بالتحجب ابان الترشح والتصويت في الانتخابات ثم خلعهن الحجاب بعد ذلك وهل يجوز الطعن في صحة تلك الانتخابات في وقت لاحق على ذلك المعطى؟ ثم هل التقيد بالضوابط الشرعية محدد فقط بوقت معين هو ابان العملية الانتخابية من انتخاب وترشح ام انه متطلب مفتوح؟ واذا ما كان الامر مختصا بعملية الترشح والانتخاب فقط فكيف يجوز الطعن او اسقاط عضوية النائبتين في هذا الوقت المتأخر؟

5 ـ سؤال المحكمة الدستورية عن هل يجوز الطعن في العضوية بعد الوقت المحدد اصلا للطعن ؟!

6 ـ سؤال الافتاء هل يجوز الموافقة على الميزانية العامة للدولة واغلب اموالها مودعة في بنوك ربوية؟!

7 ـ سؤال الافتاء عن شرعية وصحة عقد الحكومة للمعاهدات والمواثيق الدولية كمواثيق الامم المتحدة التي تمنع تصنيف الدول لدار سلم ودار حرب، واتفاقيات حقوق الانسان التي تساوي بين اصحاب الاديان المختلفة وتمنع الرق وفرض الجزية على اهل الذمة!

8 ـ سؤال الافتاء عن شرعية الاستعانة بالقوات الحليفة غير المسلمة ضد جيش الجارة المسلمة العراق وصحة وجود قواعد لها على ارضنا التي هي جزء من الجزيرة العربية!

ويمكن اضافة عشرات الاسئلة الاخرى التي تثبت بشكل قاطع ان ما يفتى به غير مطبق في الدولة ومن ثم فلماذا يتم الاصرار على تطبيق الضوابط الشرعية التي تختص بالنائبتين الفاضلتين اسيل ورولا وترك القضايا الاهم الاخرى التي تختص بالدولة ككل؟!

آخر محطة: مرة اخرى نرجو الا يستخدم الافتاء كسلاح في المعارك السياسية

سامي عبداللطيف النصف
samialnesf1@hotmail.com

النيابة توجه للمطيري العائد من غوانتانامو 3 تهم «أمن دولة»

مؤمن المصري

من المقرر أن تحسم النيابة العامة اليوم دعوى أمن الدولة المتهم فيها المواطن خالد المطيري العائد من غوانتانامو إما بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وتحديد جلسة لنظرها وإما بحفظها. وقد يستمر حجزه 21 يوما في السجن المركزي أو إخلاء سبيله بكفالة مالية.

وقد وجهت النيابة العامة له تهم هي: القيام بأعمال عدائية ضد دولة أجنبية صديقة وتعريض علاقات الكويت الديبلوماسية مع دولة صديقة «باكستان» لخطر القطع عبر السفر إليها دون إذن من السلطات لقتال القوات الأميركية والأجنبية هناك. وقد أكد المطيري في التحقيقات عدم علاقته بتنظيم القاعدة أو طالبان وأنه توجه إلى باكستان لمساعدة الفقراء والتطوع لأعمال الخير مع بعض معارفه، مضيفا أنه ليس له علاقة بأي مجموعات إرهابية. وقد تم القبض عليه كونه عربي الجنسية عقب أحداث 11 سبتمبر الشهيرة، فقد قبض عليه فجأة دون أي جرم ارتكبه على حد قوله.

وعلمت «الأنباء» من مصادر مقربة من المطيري أنه يعاني من مرض الكبد الوبائي، ويواصل حاليا مراجعة المستشفى العسكري لتلقي العلاج اللازم.

السبيعي: عودة الضابط الشمري من اليمن مرهونة برفع أمر منع السفر

المحامي الحميدي السبيعي

قال المحامي الحميدي السبيعي محامي الضابط الكويتي الحميدي حماد الشمري الذي كان مسجونا باليمن منذ سنتين تقريبا بأن السلطات اليمنية قد أفرجت عنه أخيرا وأصبح حرا آملا أن يستكمل الشمري علاجه بالكويت بعد عودته. وأضاف السبيعي: نأمل من السلطات اليمنية رفع منع السفر عن الضابط الشمري. وناشد السفارة الكويتية باليمن بذل المزيد من الجهد لرفع منع السفر المفروض على الشمري حتى يتمكن من العودة إلى بلده بعد هذه المدة الطويلة التي قضاها بالسجن لاستكمال علاجه.

كلام مباشر

تقرير «لجنة ثامر».. ما الخطوة الثانية؟

سجل تقرير «لجنة ثامر» حالات الحصول على الجنسية من خلال «الغش والتزوير» ما اضطر النواب للدعوة إلى تحويل هذا الأمر إلى القضاء، وهي خطوة جيدة بعد أن كثر العبث بهذا الملف، وكانت جريدة الوطن قد نشرت في شهر يناير الماضي ملفا خطيرا عن تسجيل أطفال في مناطق تتبع إحدى الدول الخليجية بأسماء آباء وهميين ممن يحملون الجنسية الكويتية، مقابل أموال طائلة يحصلون عليها وتصل إلى 20,000 دينار للطفل الواحد، هذا التلاعب الخطير بمصير البشر يجب أن يتصدى له القضاء العادل، ومن يجادل في تحمل المزور والمتاجر بالجنسية مسؤوليته عن فعله فهو شريك له في الجرم.

نعم، هناك متاجرة نشطة يقوم بها من أوصلهم الناس إلى سدة المسؤولية فاستخدموا نفوذهم للضغط ـ عبر آليات العمل السياسي في بلادنا ـ لصالح تلك المتاجرة وتحقيق الثراء لهذا البعض من خلال توظيف نفوذهم لمنح الجنسية بطرق ملتوية، والحكومة هي المسؤول الأول عن تسلل هؤلاء إلى مراحل متقدمة في منح الجنسية بعد أن كشف تقرير «لجنة ثامر» ملاحظات خطيرة في ملفات الـ 33 شخصا الذين حصلوا على الجنسية بهذه الطرق، ما دفع بأكثر النواب حماسا للتجنيس إلى وقفة مراجعة تجاه التجنيس العشوائي، الذي أوصل مجلس الوزراء عام 2005 إلى اعتماد منح الجنسية لـ 340 شخصا على بند ما يستجد من أعمال في إحدى جلسات مجلس الوزراء، حسبما ذكر النائب عادل عبدالعزيز الصرعاوي.

آن الأوان لإيقاف هذا العبث وإغلاق «سوق الجناسي» الذي كشفه ذلك التقرير الشجاع الذي كشف حصول 4 أشخاص على الجنسية الكويتية رغم صدور أحكام قاضية في مسائل أمنية خطيرة، وأن هناك 88 حالة تجنيس لم يقم أصحابها بعمل البصمة الوراثية وهي أبسط متطلبات التجنيس، والسبب هو الخوف مما ستكشفه تلك البصمة من مزاعم تتناقض مع الأوراق المقدمة لملف التجنيس، وقد طالب التقرير بوضع آلية ثابتة لعملية التجنيس داخل اللجنة المشتركة.

يا سادة ويا سيدات، الشعب الكويتي لا يرضى بممارسة الغش والتزوير، وبالذات في مسألة الانتماء إلى هذا الوطن، وحسنا فعلت الحكومة بتكليف «لجنة ثامر» بتقصي الثغرات، وعليها اليوم أن تستكمل ما بدأته بإحالة التقرير إلى القضاء حتى تترتب عليه نتيجة مفيدة، فهو مقدم إلى مجلس الوزراء منذ 2009/1/26 ولم يتم اتخاذ القرار اللازم بشأنه إلى اليوم، وهذا أمر غير مقبول بالنظر إلى مبادرات سابقة للحكومة بإحالة موضوع مصروفات مكتب رئيس الوزراء إلى النيابة وغيرها من الخطوات التي يجب أن يكون تقرير «لجنة ثامر» متوجا لتلك الخطوات السديدة.

كلمة أخيرة: شكل مجلس الوزراء لجنة تتولى تفعيل المضامين التي اشتمل عليها النطق السامي الذي ألقاه صاحب السمو الأمير، يحفظه الله، في دور الانعقاد السابق لمجلس الأمة، والذي أكد فيه على «ضرورة معالجة الملفات الحيوية والمهمة»، وهو ما يجعل التصدي بحزم للممارسات الخاطئة في موضوع التجنيس مؤشرا على جدية الحكومة في التجاوب مع التوجيهات الحكيمة لقائد البلاد.

فيصل عبدالعزيز الزامل
Faisalalzamel@yahoo.com